المحور الثالث

الفكر الاقتصادي الأوروبي الحديث

الفكر الاشتراكي

يطلق مصطلح الاشتراكية للتعبير عن معاني مختلفة، فهو يطلق أحيانا على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،أو مجرد تملك الدولة لبعض المشروعات الاقتصادية، وأحيانا أخرى يطلق على تدخل الدولة لتحسين أحوال الطبقات العاملة والفقيرة من خلال سن التشريعات الاجتماعية التي تعمل على تحقيق هذا الهدف.

و بشكل عام الاشتراكية تستند على النزعة الجماعية وبذلك فهي تتناقض مع مضمون فكرة النزعة الفردية التي تستند إليها الرأسمالية. ففي الوقت الذي تستند الرأسمالية على مبدأ حرية التملك للأفراد وحرية العمل والمبادرة الفردية في المجال الاقتصادي وحرية التعاقد ضمن إطار المصلحة الفردية، فإن الاشتراكية نقيض الرأسمالية حيث لا وجود لنظام السوق ولا دور له في تحديد حجم ونوع السلع والخدمات، لأن كل هذه الأمور تحددها أجهزة التخطيط المركزي.

أولا: ظهور الفكر الاشتراكي: يمكن إرجاع بداية الفكر الاشتراكي إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر في أوروبا، عندما رفع العديد من المفكرين والكتاب أصواتهم منددين بالرأسمالية وداعين إلى خلق نظام اجتماعي جديد يكون أكثر انسجاما واقرب إلى تحقيق العدالة والكرامة الإنسانية.

فبعد أن استقر النظام الرأسمالي وثبت أقدامه بعد الثورة الصناعية، أصبح إنتاج السلع والخدمات يتم على نطاق كبير جدا، غير أن فوائد ذلك لم توزع بالتساوي، بل العكس حيث تركزت أدوات الإنتاج في أيدي فئة قليلة من الرأسماليين، وتحول الملايين إلى عمال فقراء فالأجور منخفضة وساعات العمل طويلة وظروف المعيشة صعبة. إلى جانب ذلك اختفت المنافسة الحرة لتحل محلها احتكار القلة. لهذا ظهر تيار فكري جديد يعارض وينقد النظام الرأسمالي، ويطالب بتدخل الدولة من أجل الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحماية المسار الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر الاشتراكي لا يشكل مدرسة واحدة بل عدة مدارس اشتراكية لها مفاهيم مختلفة ومتنوعة فمنها ما يندرج ضمن مفهوم الاشتراكية الخيالية أو الطوباوية ومنها ما يعرف بمفهوم الاشتراكية العلمية أو الماركسية...ورغم اختلاف المفاهيم الاشتراكية فيما بينها إلا أننا نجد بأن المفكرين الاشتراكيين على اختلافاتهم قد اتفقوا جميعا على نقطة واحدة هي نقد النظام الرأسمالي وخصوصا فكرة الانسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة كما يدعي مفكرو النظام الرأسمالي.

ثانيا: الاشتراكية الخيالية (الطوباوية). يرى بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي أن الاشتراكية الخيالية- كما تسمى أيضا المثالية- هي تيار فكري فرنسي استمد جذوره من الفلسفة اليونانية القديمة وبالتحديد أفكار أفلاطون الذي تصور حالة الدولة المثالية التي تستند على العدل والمساواة والحياة الطيبة، وقد أعيد تجديد هذا الفكر الاشتراكي المثالي في القرن التاسع عشر كفكر معارض للنظام الرأسمالي، فقد ذهب رواد هذا الفكر إلى تخيل نظام خال من الملكية الفردية يعيش الناس في ظله في كفاية ورفاهية. ومن هؤلاء الرواد (سان سيمون)، (فوريه)، (سيسموندي)، وروبرت أوين) وغيرهم. وقد صاغ هؤلاء الرواد كلمة اشتراكية من كلمة Social أي الاجتماعي لتقابل لفظ فردي Individual وذلك لإبراز المسألة الاجتماعية ونقد ظاهرة التركيز على الفرد باعتباره الوحدة الاقتصادية الرئيسية -بالنسبة للرأسماليين-.

1- **سان سسيمون (1760-1835):** عايش الثورة الصناعية، اعتبر الحرية الاقتصادية هي مصدر البؤس والشقاء، غير أنه لم يعارض الملكية الخاصة وطالب بإدخال إصلاحات عليها كما أقر بأن النشاط الاقتصادي ينشأ عن طريق التضامن بين مختلف القطاعات.

2- سيسموندي (1773-1842): عرف المفكر السويسري سيموندي(simonde de) كاقتصادي ومؤرخ، وقد اشتهر في حياته بعواطفه الإنسانية في الدفاع عن العمال وسكان المستعمرات. كان من أنصار الحرية الاقتصادية ولكنه ما لبث أن عارض الكثير من أفكارهم، وهو لا يبني معارضته على أساس رفض المبادئ التي تضمنتها النظرية التقليدية بقدر ما كانت معارضته مبنية على أساس ضرورة تغيير المنهج الواجب الإتباع في دراسة الاقتصاد وإعادة النظر في موضوع علم الاقتصاد وأخيرا التشكيك في النتائج العملية المستخلصة من تلك النظرية، فأسلوب الدراسة المجرد والمنهج المنطقي لا يلائم الاقتصاد الذي هو علم أخلاقي يرتكز على الملاحظة ودراسة التاريخ. كذلك فإن سيسموندى يرى أن موضوع الدراسة ليس الثروة وإنما الإنسان. وقد كان من أوائل من أثاروا الشك حول فكرة الانسجام بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، كما كان من أنصار تدخل الدولة.

3- روبرت أوين (1771-1858): يعتبر روبرت أوين ولا شك شخصية فريدة، فهو أحد دعاة الاشتراكية وأبو الحركة التعاونية فضلا عن أنه كان رجل أعمال انجليزي ناجحا. وقد قام بدعوة ضخمة لإصلاح أحوال العمال، ولعله كان أول من استخدم شعار "الاشتراكية" لدعوته، ومع ذلك، فإنه لم يكن ثوريا يطالب باستخدام العنف، وإنما ينصح بالعمل الجماعي لخلق مجتمع جديد. وقد بدأ بتطبيق أفكاره في تحسين أحوال العمال في مصنعه، فخفض ساعات العمل من سبعة عشر ساعة إلى عشر ساعات فقط وامتنع عن تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عشر سنوات، وأنشأ مدارس لتعليم أبناء العمال لديه، قام ببناء بيوت صحية لعماله، وأقام متاجر بأسعار رخيصة لخدمة الطبقة العاملة. رفض الحصول على أرباح وكان يرى أن السلع ينبغي أن لا تباع بأكثر من نفقة إنتاجها. ودعا الحكومات للتدخل بالتشريع لحماية حقوق العمال. وقد حقق بعض النجاح في هذا الميدان حيث صدرت عدة تشريعات تمنع تشغيل الأطفال تحت سن معينة تحت تأثير كتاباته هو وغيره من المصلحين.

4- شارل فورييه (1772-1837): فرنسي بدأ حياته كعامل في الصناعة. وفي عام 1829 أصدر كتابا ضمنه فلسلته المثالية. ومن أهم أفكاره **الفلانستير(phalanstere)** وهو الاسم الذي اختاره فورييه لمدينته الفاضلة، وهي عبارة عن فندق ضخم يتسع 1500 شخص يعيشون حياة متماثلة ومشتركة في مختلف جوانب الحياة، ويصف فورييه بتفصيل غريب هذه الجوانب المختلفة للحياة، ويختلف الفلانستير عن الفندق العادي في أنه لا يقتصر فقط على الأغنياء بل يتسع لغيرهم (وقد عدد فورييه خمس طبقات تدفع أثمانا مختلفة للإقامة، ومنها طبقة إقامتها مجانية). كذلك يختلف الفلانستير عن الفندق في أنه لا يجمع النزلاء العابرين، وإنما يضم مجموعة الشركاء المتعاونين، ومن ثم يضمن قيام صلة وثيقة بينهم.

ولذلك نجد هنا نوعا من الاشتراك في المعيشة الجماعية، ويذهب فورييه إلى أن هذه المعيشة المشتركة ستؤدي إلى تخفيض النفقات بشكل واضح. ويقوم بيان ذلك بحسابات وتفاصيل كثيرة ومملة، أما من الناحية الاجتماعية فإن المعيشة المشتركة ستؤدي إلى خلق بيئة جديدة صالحة مختلفة عن البيئة الفاسدة التي يعيش فيها الفرد في ظل النظام الرأسمالي الصناعي.

ثالثا: الاشتراكية العلمية (الماركسية) وهي الاشتراكية الناشئة عن التحليل العلمي الواعي للمجتمع ولظروفه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، وهي كنظرية تنسب إلى كارل ماركس*. وسميت بالعلمية لأن ماركس حاول عن طريق التحليل العلمي أن يظهر أن النظام الرأسمالي سيقضى عليه نتيجة للتطور التاريخي وستحل محله الاشتراكية.

* ولد كارل ماركس في سنة 1818 في مدينة تريير trier البروسية لعائلة بورجوازية من أصل يهودي. درس القانون في جامعة بون، ثم انتقل إلى جامعة برلين ودرس بها الفلسفة والتاريخ وقد فضل أن يقدم رسالته للدكتوراه في الفلسفة إلى جامعة بيناjena الأكثر تساهلا من جامعة برلين. وأثناء إقامته في برلين، انضم إلى جماعة "الشباب الهيجلياليسارية" وبدأ كارل حياته العملية بالعمل في الصحافة وخاصة الصحف اليسارية، والثورية، وفصل من أكثر من صحيفة، وانتقل في 1834 إلى باريس وتعرف فيها على عدد من الاشتراكيين الفرنسيين، كما تعرف على صديق عمره فريديرك انجلز، وهو أحد رجال الأعمال من أصل ألماني، أصدر ماركس عدة مؤلفات في الفلسفة والسياسة ولكن أهمها هو كتاب رأس المال.

I- الأسس الفلسفية للتحليلات الماركسية: اعتمد كارل ماركس في تحليله من الناحية الفلسفية على نظريتين:

1- نظرية التطور الديالكتيكي: تأثر ماركس في تكوينه الفلسفي في شبابه بآراء الفيلسوف الألماني هيجل حول الديالكتيك أو الجدلية(Dialectic) التي فسر بها تطور الفكر الإنساني. فقد جعل هيجل من الفكرة الحقيقة المطلقة والتجربة. وحسب رأيه فان أي فكرة عندما توجد تحمل في طياتها بذور فنائها، لأنها لا تتسم بالكمال المطلق فتنشأ فكرة أخرى نقيضة لها وتسمى هذه الظاهرة التناقض، ومن تصادم النقيض مع الفكرة الأولى تنشأ فكرة جديدة هي نقيض النقيض. وعندما توجد هذه الأخيرة تصبح فكرة جديدة. وتنشأ مع تصادمها مع نقيض جديد لها فكرة جديدة. وهكذا يصيح الفكر الإنساني في تطور مستمر حسب هيجل. أما كارل ماركس فقد أخذ هذه النظرية عن هيجل ولكنه خرج عليها لأنه لم يسلم بأن الفكر هو الذي يحرك التطور الإنساني. ويقول أن القوة المحركة في التاريخ ليست الفكر بل قوى الإنتاج وكلما تطور قوى الإنتاج يمر التاريخ بمراحل تتطور تتماشى مع نمو وتطور قوى الإنتاج.

2- نظرية التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ: طبق ماركس فكرة التطور الديالكتيكي على النظم الاجتماعية. حيث يقول إن كل نظام اجتماعي يحمل في ثناياه عوامل فنائه، وبذلك ينتقل التاريخ من نظام اجتماعي إلى آخر نتيجة لعوامل التطور. ويقول أنه عندما تتطور قوى الإنتاج (التي هي علاقات تعاونية) وتصل إلى مرحلة معينة، تصطدم مع علاقات الإنتاج القائمة أي علاقات الملكية التي هي فردية، تتحول هذه العلاقات إلى أغلال تعيق تطور قوى الإنتاج. وهنا تبدأ الثورة الاجتماعية لتحل هذا التناقض بين قوى الإنتاج الاجتماعية وعلاقات الإنتاج الفردية. وبذلك يؤكد ماركس بأن تاريخ المجتمع البشري لم يكن إلا تاريخ لصراع الطبقات الاجتماعية.

II- التحليل الاقتصادي للمدرسة الماركسية: الاشتراكية في نظر الماركسية هي نظام اقتصادي اجتماعي يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وغياب استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وان الإنتاج الاجتماعي يخضع للتخطيط على نطاق المجتمع بأسره. وبدلا من أن يكون هدف الإنتاج هو الربح لمالكي وسائل الإنتاج فإن الهدف هنا هو تلبية حاجات الناس وإنهاء الاستغلال.

ويتمحور التحليل الاقتصادي للمدرسة الماركسية حول الأفكار والنظريات التالية:

1-نظرية قيمة العمل وفائض القيمة: أخذ ماركس نظرية قيمة العمل من المدرسة الكلاسيكية، حيث تتحدد قيمة أي سلعة بعدد ساعات العمل المبذولة في صنعها. فالعامل يبيع قوة عمله ويشتريها منه الرأسمالي طبقا لنظرية القيمة. وتتحدد قيمة العمل بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي الساعات الضرورية لإنتاج ما يلزم العامل من ضروريات الحياة.

ويضيف ماركس بأن الرأسمالي بعد أن يشتري من العامل قوة عمله فإنه يقوم بتشغيل هذه القوة عددا من الساعات أكبر من الساعات التي دفع قيمتها فعلا. والفرق بين الاثنين يمثل فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي. بمعنى أبسط ، يرى ماركس أن العامل يعمل ثماني أو عشر ساعات ولكنه لا يحصل على أجر إلا على ست ساعات فقط. هذا الجزء من العمل الذي يؤديه العامل ولا يحصل على أجر مقابله أطلق عليه ماركس "فائض القيمة" الذي يستولي عليه الرأسماليون وهو سر تكوين رأس المال عند ماركس.

2- قانون تراكم رأس المال: هو التعبير الديناميكي للنشاط الاقتصادي في ظل الرأسمالية، ويتضمن التجميع (التراكم) تحويل فائض القيمة إلى رأس مال – حسب ماركس أساس تراكم رأس المال هو فائض القيمة- ووفقا لماركس هذا الفائض لا يتحقق إلا بعد بيع السلعة وتحصيل قيمتها في صورة نقدية، فإذا ما حدث ذلك يمكن بعدئذ استغلال هذا الفائض –في صورته النقدية- في الإكثار من رأس المال.

3- تركز رأس المال: ويقصد بذلك أن النظام الرأسمالي يعرف ظاهرتين، الأولى: أن المشروعات تتجه إلى استخدام وسائل إنتاجيه أكثر رأسمالية (زيادة التركيب العضوي لرأس المال)، وأما الظاهرة الثانية التي يعرفها النظام الرأسمالي فهي الاتجاه نحو تركز المشروعات في عدد قليل من الوحدات الكبيرة، وبعبارة أخرى اتجاه النظام الرأسمالي نحو الاحتكار وهكذا فإن النظام الرأسمالي يتجه في تطوره نحو تركيز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة وتحويل عدد كبير من صغار المنتجين والتجار الى مجرد عمال.

4- نظرية التفقير: كان الاقتصاديون التقليديون يرون أن الأجور تتحدد في ظل النظام الرأسمالي عند الحد الأدنى اللازم للمعيشة ولا يمكن أن ترتفع عن ذلك، وقد ارتبط ذلك عندهم بنظرتهم في السكان وقد انتهى ماركس إلى النتيجة نفسها، وإن توصل إليها بتحليل مختلف، فعند ماركس يبقي النظام الرأسمالي العمال في حالة فقر مستمر، ولا يمكن أن تزيد الأجور عن مستوى الكفاف، وقد ربط ماركس هذه النتيجة بتحليله لتطور النظام الرأسمالي. فهذا النظام يميل إلى زيادة التركيب العضوي لرأس المال، وهذا من شأنه إنقاص الطلب على العمال، وبذلك يزيد عرض العمال على طلبهم ويظهر فائض في عرض العمل مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم باستمرار. ولذلك فإن الطبقة العاملة وهي تقوم بإنتاج الآلات ووسائل الإنتاج الرأسمالية فإنها تنتج في الوقت نفسه الوسائل التي تزيحها من السوق وتجعلها زائدة من الحاجة، وقد أدى استخدام الوسائل الرأسمالية في الإنتاج الزراعي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال الزراعيين الذين اضطروا إلى الهجرة إلى المدينة، مما زاد من عرض جيش العمال الاحتياطي.

5- الأزمات الاقتصادية: لا نجد نظرية واحدة عند ماركس لتفسير الأزمات الاقتصادية، بل نجد عنده عدة تفسيرات، فحسب التطور الديالكتيكي والتفسير المادي الذي ترتكز عليه ما فلسفته يرى ماركس أن هناك عدة أسباب تؤدي بالنظام الرأسمالي إلى الأزمة ثم الانهيار والفناء وهي:

- التناقض الأساسي في النظام الرأسمالي هو دائما بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فالإنتاج في النظام الرأسمالي اجتماعي بينما ثمار هذا العمل تكون خاصة.
- هناك تناقض بين القيمة وفائض القيمة: القيمة ينتجها العمال بينما يحصل الرأسماليون على فائض القيمة والأجور تكون دائما أقل من قيمة ما ينتجه العمال.

نتيجة لهذه التناقضات وما يترتب عنها من آثار سلبية (تراكم، التركيز، التفقير) كل ذلك يجعل السواد الأعظم من العمال يعيشون تحت الحد الأنى للمعيشة مما يعدم التوازن بين العرض والطلب ويظهر الكساد الذي يؤدي إلى إقفال المصانع وطرد العمال فتزداد الأزمة تعقدا إلى أن يصل الأمر إلى ثورة العمال التي تطيح بالنظام الرأسمالي. ولهذا نادى ماركس بأن يتحد عمال العالم ليقوموا بالثورة ضد الرأسماليين.

ومن ناحية أخرى تناول تحليل الأزمة وتفسيرها عن طريق ربطها بالدورة الاقتصادية، فقد تحدث عن الأزمات الاقتصادية في سياق تتابعها وترابطها مع مراحل الدورة الاقتصادية التي ستتكرر لتفضي في النهاية إلى المصير المحتوم للرأسمالية وهو الانهيار. لهذا كان يتحدث عن الأزمة الاقتصادية في ضوء ارتباطها بأزمة النظام الرأسمالي نفسه. وعندما ربط (Karl Marx) الأزمة بالدورة الاقتصادية بدأ تحليله في الافتراض أن النمط يمر بمرحلة الانتعاش التي تتميز بازدياد معدل تراكم رأس المال، ووجود طلبات متزايدة على وسائل الإنتاج والمواد الخام مما يرفع من أسعارها وهو الأمر الذي يغري على التوسع في إنتاج وسائل الإنتاج، وما دام الطلب على وسائل الإنتاج كبير وإنتاجها يستغرق وقتا فإنه خلال هذا الوقت ينفق القطاع الأول (المنتج لوسائل الإنتاج) حجما كبيرا من رأس المال المتغير المتمثل في الأجور وشراء المواد الخام، مما يخلق دخولا إضافية تولد إنفاقا على السلع الاستهلاكية التي ترتفع أسعارها أيضا، مما يعطي حافزا نحو التوسع في إنتاجها وبالتالي زيادة الطلب على وسائل الإنتاج ويتزايد في هذه الحالة حجم الائتمان المصرفي لمواجهة هذا الانتعاش والرواج كما سيلاحظ أنه مع زيادة تراكم رأس المال في هذه المرحلة سيتزايد الطلب أيضا على العمل وتقل البطالة، ويرتفع معدل الأجر لكن ارتفاع الأجور سيؤدي إلى خفض معدل فائض القيمة* ومن ثم انخفاض في معدل الربح** مما يدفع الرأسماليين إلى السعي نحو إحلال الآلات محل العمال فيقل معدل فائض القيمة أكثر بسبب ارتفاع التكوين العضوي لرأس المال***، ويقل بالتالي الربح، مما يدفع الرأسماليين إلى تقليل تراكم رأس المال أي خفض طلبهم على وسائل الإنتاج التي تكون قد أنتجت بشكل كبير فتهوى أسعارها وتنهار معدلات الربح في القطاع المنتج لها وتحدث حركة

*والنسبة بين فائض القيمة وبين وقت العمل الذي تحصل العامل على أجر مقابله (والذي أطلق عليه وقت العمل الضروري) يطلق عليها (Marx) معدل فائض القيمة. ويعبر عنها بـــ : معدل فائض القيمة= (فائض القيمة/ العمل الضروري)×100

**معدل الربح هو عبارة عن النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلي= (فائض القيمة/ رأس المال الثابت+ رأس المال المتغير)×100. رأس المال الثابت يتمثل فيما ينفقه الرأسمالي على مواد الخام والآلات والطاقة. أما رأس المال المتغير فيتمثل في الأجور.

***التركيب العضوي لرأس المال هو عبارة عن النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال الكلي.

افلاسات وخسائر كبيرة لا تلبث أن تنعكس على الاقتصاد بأكمله. وهكذا كانت مرحلة الانتعاش تحمل بذور أزمة إفراط في الإنتاج. وهنا يدخل النمط مرحلة الركود بمظاهرها المختلفة: تراكم السلع في المخازن، وجود طاقات عاطلة، تنافس كبير بين المنتجين لتصريف المخزون غير المرغوب فيه، زيادة البطالة، تدهور الأجور...الخ. إلا أن هذه الأزمة التي أدخلت الاقتصاد في حالة ركود، تحمل معها كما بين ماركس بذور زوالها فهي التي ستخلق من جديد شروطا مواتية من أجل الانتعاش من جديد. فالأزمة ستعمل على إتلاف السلع الراكدة القضاء على قدر من الطاقات الإنتاجية، خفض أحجام الإنتاج، تدهور الأسعار، وكل هذا يسهم في القضاء على الإفراط في الإنتاج الذي حدث. حتى يصل الوضع إلى نقطة يكون فيها الطلب أكبر من العرض فتعود الأسعار للارتفاع من جديد وتكون الأجور في أدنى مستوياتها مما يخلق شروطا جديدة للدخول في مرحلة الانتعاش من جديد، وفي هذا يقول (Marx): " فالأزمات ليست سوى حلول قسرية آنية للتناقضات الموجودة، هي بمنزلة هيجان عميق يعيد مؤقتا التوازن الذي اختل". ولكن ما تلبث أن تظهر الأزمة من جديد وهكذا دواليك.

المراجع المعتمدة في إعداد المحاضرة:

1- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، ، دار الشروق، القاهرة 1995
2- حازم الببلاوي، عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي ،كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية 1971-1972

3- حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة النشر غير موجودة.
4- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
5- محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008
6- -رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998